

## الحديث الثاني والثلاثون

حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ مَعْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغِفَارِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ هَذَا الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ ، فَسَدِّدُوا ، وَقَارِبُوا ، وَأَبْشِرُوا ، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ» .

قوله: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ» مرّ قريباً ، أن في تفسيره تأويلين ، واستدل القائل بأن المعنى أنه نفس اليسر ، بما قاله بعضهم في النبي ﷺ «إِنَّهُ عَيْنَ الرَّحْمَةِ» مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧] كأنه ، لكثرة الرحمة المودعة فيه ، صار نفسها . والتأكيد فيه بيان ، فيه رد على مُنْكَرِ يُسْرَ هَذَا الدِّينِ ، فإما أن يكون المُخَاطَب مُنْكَرًا ، أو على تقدير تنزيله مَنْزِلَتَهُ ، أو على تقدير المنكرين غير المُخَاطَبِينَ ، أو لكون القصة مما يُهْتَمُّ بِهَا . وقوله: وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ إِلَّا غَلَبَهُ . هكذا في بعض الروايات بإضمار الفاعل ، للعلم به وفي أكثر الروايات «وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ» وفي بعضها هذا الدِّينَ بِنَصْبِ الدِّينِ فِيهِمَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ . وحكى صاحبُ الْمَطَالَعِ أن أكثر الروايات برفع الدِّينِ عَلَى أَنْ يُشَادَّ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَتَعَقُّبُهُ النَّوَوِيُّ بِأَنَّ أَكْثَرَ الرِّوَايَاتِ بِالنَّصْبِ ، وَجَمَعَ الْحَافِظُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى رَوَايَاتِ الْمَشَارِقَةِ وَالْمَغَارِبَةِ . وَيُؤَيِّدُ النَّصْبَ حَدِيثُ بُرَيْدَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ أَنَّهُ مِنْ شَادَّ هَذَا الدِّينِ يَغْلِبُهُ ، وَالْمُشَادَّةُ بِالتَّشْدِيدِ الْمُغَالِبَةِ . يُقَالُ: شَادَّهُ يُشَادُّهُ مُشَادَّةً ، إِذَا قَاوَاهُ . وَالْمَعْنَى لَا يَتَعَمَّقُ أَحَدٌ فِي الْأَعْمَالِ الدِّينِيَّةِ وَيَتْرِكُ الرَّفْقَ إِلَّا عَجِزَ وَانْقَطَعَ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مَنَعَ طَلَبِ الْأَكْمَلِ فِي الْعِبَادَةِ ، فَإِنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ

المحمودة ، بل منع الإفراط المؤدي إلى الملل والمبالغة في التطوع  
المُقضي إلى ترك الأفضل ، أو إخراج الفرض عن وقته كمن يُصلي الليل  
كله ، ويغالب النوم إلى أن غلبته عيناه في آخر الليل ، فنام عن صلاة  
الصبح في الجماعة ، أو إلى أن خرج الوقت المختار ، أو إلى أن طلعت  
الشمس فخرج وقت الفريضة .

قال ابن المنير: في هذا الحديث عَلَّمَ من أعلام النبوة ، فقد رأينا ،  
ورأى الناس قبلنا ، أن كل متنطع في الدين ينقطع . وفي حديث محجن  
ابن الأدرع عند أحمد: «إنكم لن تنالوا هذا الأمر بالمغالبة ، وخير دينكم  
اليسرة» . وقد يستفاد من هذا الإشارة إلى الأخذ بالرخصة الشرعية ، فإن  
الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنطع كمن يترك التيمم عند العجز عن  
استعمال الماء ، فيُقضي به استعماله إلى حصول الضرر .

وقوله: فسَدُّوا - بالمهملة - من السُّداد ، وهو التوسط في العمل .  
أي: ألزموا السُّداد ، وهو الصواب من غير إفراط ولا تفريط . وقوله:  
وقاربوا: أي في العبادة ، بالموحدة ، أي: إن لم تستطيعوا الأخذ  
بالأكمل ، فاعملوا بما يُقرب منه . وقوله: وأبشروا ، بقطع الهمزة ، من  
الإبشار . وفي لغة ، بضم الشين ، من البُشرى ، بمعنى الإبشار ، أي:  
بالثواب على العمل الدائم ، وإن قل .

والمراد تبشير من عجز عن العمل الأكمل بأن العجز إذا لم يكن من  
صنيعه لا يستلزم نقص أجره . وأبهم المُبشِّر به تعظيماً له وتفخيماً . وقوله:  
واستعينوا بالغدوة والرُّوحة ، بفتح أولهما وسكون الثاني . وفي العَيْني ،  
تبعاً لابن الأثير أن الغدوة بضم الغين . والغدوة سِير أول النهار . وقيل:  
ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . والرُّوحة: السَّير بعد الزوال ، وقوله:  
وشيءٍ من الدُّلجة ، أي: واستعينوا بشيء من الدُّلجة . والدُّلجة ، بضم  
أوله وفتحها ، وإسكان اللام: سير آخر الليل . وقيل: سيرُ الليل كُلِّه ،  
ولهذا عبَّر فيه بالتبويض ، ولأن عمل الليل أشقُّ من عمل النهار . وهذه

الأوقات أطيب أوقات المسافرين ، وكأنه عليه الصلاة والسلام ، خاطب مسافراً إلى مقصده ، فنبهه على أوقات نشاطه ، لأن المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعاً ، عجز وانقطع . وإذا تحرّى السير في هذه الأوقات المنشطة ، أمكنته المداومة من غير مشقة .

وحُسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نَقْلَةٍ إلى الآخرة ، وأن هذه الأوقات بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن ، ومناسبة إيراد المُصنّف لهذا الحديث عقب الأحاديث التي قبله ظاهرة من حيث أنها تَضَمَّت التَّوَجُّبَ في القيام والصيام والجهاد ، فأراد أن يُبيِّن أن الأولى للعامل بذلك أن لا يُجهد نفسه بحيث يعجز وينقطع ، بل يعمل بتلطف وتدرّج ، ليدوم عمله ولا ينقطع .

وهذا الحديث من رواية عُمر بن عليّ ، وهو ثقة مُدَلِّس ، كما يأتي قريباً في تعريفه . ورواه هنا عنه بالنعنة لتصريحه فيه بالسماع في صحيح ابن حبان من طريق أخرى ، وله شواهد .  
رجاله خمسة :

الأول : عبدُ السلام بن مُطَهَّر ، باسم المفعول ابن مصك بن ظالم ابن شَيْطَان أبو ظُفَر ، بالتحريك ، الأزدي البَصْرِيّ ، قال في الزهرة : روى عنه البخاريّ أربعة أحاديث ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : صدوق . روى عن جَرِير بن حازم وشُعْبَةَ وَحَفْص بن غِيَاث ومُبَارَك ابن فضالة وموسى بن خَلْف العَمِّي ، وغيرهم .

وروى عنه البخاريّ وأبو داود وإبراهيم الحربيّ وسَلْمَة بن شَيْبٍ والدُّهَلِيّ وأبو خَلِيفَة وأبو موسى محمد بن المُنْثَى وغيرهم .

مات في رجب سنة أربع وعشرين ومئتين وليس في الستة عبد السلام ابن مُطَهَّر سواه . وأما عبد السلام فسته عشر .

الثاني : عمر بن علي بن عطاء بن مُقَدَّم ، بصيغة اسم المفعول ،

أبو حَفْص أو أبو جعفر المَقْدَمِي البَصْرِي ، مولى ثَقِيف . قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي ذكره فأثنى عليه خيراً . وقال : كان يُدلس . وقال ابن مَعِين : كان يُدلس ، وما كان به بأس ، حسن الهيئة . وأصله واسطيُّ نزل البصرة . لم أكتب عنه شيئاً .

وقال ابن سعد : كان ثقة ، وكان يُدلسُ تدليساً شديداً . يقول : سمعت وحدثنا ، ثم يسكت ، فيقول : هشام بن عزوة والأعمش . وقال : كان رجلاً صالحاً ، ولم يكونوا يَنْقَمون عليه غير التدليس ، وأما غير ذلك فلا . ولم أكن أقبل منه حتى يقول : حدثنا . وقال أبو حاتم : محله الصدق ، ولولا تدليسه لحكمننا له إذا جاء بزيادة ، غير أننا نخاف أن يكون أخذه عن غير ثقة .

وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وقال أبو زيد عمر بن شَبَّة : كان مدلساً ، وكان مع تدليسه أنبل الناس . وفي الميزان عن أحمد : عمر ابن علي صالحٌ عفيفٌ مسلمٌ عاقلٌ ، كان به من العقل أمراً عجيباً جداً ، جاء إلى مُعَاذ بن مُعَاذ ، فأدى إليه مئتي ألف ، وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال السَّاجِي : صدوق كان يدلس ، ونقل ابن خَلْفون توثيقه عن العجلي .

قال ابن حَجَر : ولم أر له في الصحيح إلا ما توبع عليه ، روى عن إسماعيل بن أبي خالد ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وهشام بن عروة ، وحجاج بن أَرْطَاة ، وخالد الحذاء ، ومَعْن بن مُحَمَّد الغفاري ، ونافع بن عمر الجُمَحِي ، وإبراهيم بن عُقبة وغيرهم .

وروى عنه ابنه محمد وابن أخيه محمد بن أبي بكر بن علي ، وأحمد ابن حنبل ، ويحيى بن يحيى النيسابوري ، وعفان بن مسلم ، وقتيبة بن سعيد ، وأبو الأشعث أحمد بن المقدم العجلي ، وأبو بكر بن أبي شَيْبَةَ ، وآخرون . مات سنة تسعين ومئة . وقيل سنة اثنين وتسعين .

وفي الستة عمر بن علي اثنان: أحدهما: ابن علي بن أبي طالب الهاشمي الأكبر ، أمه الصهباء بنت ربيعة من بني تغلب ، روى عن أبيه وغيره .

والثاني : عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي الأصغر ، المدني ، روى عن أبيه وغيره . والمُقَدَّمي في نسبه نسبة إلى جده مُقَدَّم كمعظم .

الثالث : مَعْن ، بفتح الميم ، ابن محمد بن مَعْن بن نَضَلَة بن عمرو الغفاري ، أبو محمد ، حِجَازِي . ذكره ابن حبان في الثقات روى عن سعيد المقبري وحظلة بن علي الأسلمي ، وروى عنه ابنه محمد وابن جُريج وعبدالله بن عبدالله الأشعري وعمر بن علي المُقَدَّمي ، وليس في الستة معن بن محمد سواء ، وأما معن سواء فخمسة .

الرابع : سعيد بن أبي سعيد ، واسمه كَيْسَان المَقْبَرِي ، أبو سَعْد المَدَنِي ، وكان أبوه مُكَاتِباً لامرأة من بني لَيْث . قال ابن المَدِينِي والعَجَلِي وأبو زُرعة والنسائي : ثقة . وقال ابن خراش : ثقة جليل ، أثبت الناس فيه الليث بن سعد . وقال أبو حاتم صدوق . وقال ابن سَعْد : كان ثقة كثير الحديث ، ولكنه كَبُر واختلط قبل موته . وقال يعقوب بن شَيْبَة : قد كَبُر واختلط قبل موته بأربع سنين . وكان شُعبَة يقول : حدثنا سعيد بعد ما كَبُر . وقال الواقدي : اختلط قبل موته بأربع سنين . وقال ابن عَدِي : إنما ذكرته لقول شعبه هذا ، وأرجو أن يكون من أهل الصُّدُق ، وما تكلم فيه أحد إلا بخير .

وقال ابن عساكر: قَدِم الشام مُرابطاً ، ومات بساحل بَيْرُوت . وقال ابن مَعِين : أثبت الناس في سعيد بن أبي ذيب ، قال ابن حجر: أكثر ما أخرج البخاري له من حديث اللَّيْث وابن أبي ذيب الثابتين فيه ، وأخرج أيضاً من حديث مالك وإسماعيل بن أمية وعبيدالله بن عمر العُمري وغيرهم من الكبار .

وروى له الباقون ، لكنهم لم يُخرِّجوا عنه من حديث شعبة شيئاً لقوله المتقدم قريباً . روى عن سعد وأبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وأم سلمة ، وقيل : لم يسمع منهما ، ومعاوية بن أبي سفيان وأنس وجابر بن عبد الله وابن عمر وعن أبيه أبي سعيد ، ويزيد بن هرْمَز وأخيه عباد بن أبي سعيد ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر وغيرهم .

وروى عنه مالك وابن إسحاق ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وابن أبي ذيب ، وعبيد الله بن عمر ، وابن عجلان والوليد بن كثير ومعن بن محمد الغفاري وابنه عبد الله والليث بن سعد وجماعة .

مات في آخر خلافة هشام سنة ثلاث وعشرين ومئة ، وقيل : مات سنة خمس وعشرين ، وقيل : سنة ست .

وفي الستة سعيد بن أبي سعيد سواه اثنان : الأنصاري المدني مولى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، والثاني : الزبيدي ، وهو ابن عبد الجبار .

وسعيد بن أبي سعيد في الرواة أربعة عشر رجلاً ذكرهم الخطيب في المُتَّفِقِ والمُفْتَرِقِ . والمَقْبُرِيُّ في نسبه نسبةً إلى المَقْبَرَةِ ، بتثليث الباء ، فقيل إن أباه أبا سعيد كان ينزل المقابر فقيل له المقبري ، وقيل إن عمر ابن الخطاب جعله على حفر القبور ، فقيل له المَقْبُرِيُّ ، كما جعل نَعِيمًا على أجمار المسجد فقيل له نعيم المَجْمَر ، ويحتمل أنه اجتمع فيه ذلك فكان على حفرها ، وكان نازلاً عندها .

الخامس : أبو هريرة ، وقد مرَّ في الثاني من كتاب الإيمان هذا .

لطائف إسناده : منها أن فيه التَّحْدِيثَ والعَنْعَنَةَ ، ورواته ما بين مدنيٍّ وِصْرِيٍّ . وفيه رواية مُدَلِّسٌ شديد التَّدْلِيسِ بعن ، ومر ما فيه أول حديث وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مُسْلِم ، أخرجه هنا ، وأخرج طَرَفًا منه في الرِّقَاقِ عن آدم ، وأخرج النَّسَائِي مثل حديث الباب ، وله شاهد عند أحمد بإسناد حسن . ثم قال المؤلف :

## باب الصلاة من الإيمان

باب بالتنوين ، وتركه بالإضافة إلى الجملة ، والصلاة مبتدأ خبره من الإيمان ، أي من شُعبه ، ووجه المناسبة بين هذا الباب والذي قبله من حيث أن من جملة المذكور في حديث الباب السابق الاستعانة بالأوقات الثلاثة في إقامة الطاعات ، وأفضل الطاعات البدنية التي تُقام في هذه الأوقات الصلوات الخمس ، فوقتُ صلاة الصبح في العَدوة ، ووقت صلاة الظهر والعصر في الرُّوحة ، ووقت صلاة العشاءين في جزء الدُّلجة عند من يقول أنها سير الليل كله ، فناسب تعقيب هذا الباب للذي قبله لأنه في الصلاة .

ثم قال المُصنّف: وقول الله عز وجل ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] يعني صلاتكم عند البيت . لفظة قول يجوز فيه الرفع عطفاً على لفظة الصلاة والجر عطفاً على محلّ المضاف إليه ، الذي هو الصلاة ، على ترك التنوين في باب وإضافته إلى الصلّاة . وقوله : «ليضيّع» اللام فيه لتأكيد النفي ، وقوله إيمانكم بالخطاب ، وكان المقام يقتضي الغيبة ، لكنه قصد تعميم الحُكم للأمة الأحياء والأموات ، فذكر الأحياء المخاطبين تغليظاً لهم على غيرهم .

وقوله : «صلاتكم عند البيت» قال في الفتح : وقع التنصيص على هذا التفسير من الوجه الذي أخرج منه المؤلف حديث الباب عند النسائي والطيالسيّ بلفظ «إيمانكم صلاتكم إلى بيت المقدس» قال : فقول المصنّف «عند البيت» مُشكّل مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات ، ولا اختصاص بذلك ، لكونه عند البيت . وقد قيل : إنه تصحيف وإن الصواب يعني «صلاتكم لغير البيت» .

قال الحافظ : وعندني أنه صواب ولا تصحيف فيه ، ومقاصد البخاريّ دقيقة ، وبيان ذلك أن العلماء اختلفوا في الجهة التي كان ﷺ يتوجه إليها في الصلاة ، وهو بمكة ، فقال : ابن عباس وغيره : كان يصلي إلى بيت المقدس ، لكنه لا يَسْتَدْبِرُ القِبْلَةَ . بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس ،

وأطلق آخرون أنه كان يصلي إلى بيت المقدس ، وقال آخرون : إنه كان يصلي إلى الكعبة ، فلما تحوّل إلى المدينة ، استقبل بيت المقدس ، وهذا ضعيف ، ويلزم منه دعوى النسخ مرتين ، والأول أصح ، لأنه يجمع بين القولين . وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس ، وكان البخاريّ أراد الإشارة إلى الجزم بالأصح ، من أن الصلاة لما كانت عند البيت ، كانت إلى بيت المقدس . واقتصر على ذلك اكتفاء بالأولوية . لأن صلاتهم إلى غير جهة البيت ، وهم عند البيت ، إذا كانت لا تضيع ، فأحرى أن لا تضيع إذا بعدوا منه ، فتقدير الكلام ، يعني صلاتكم ، التي صليتموها عند البيت إلى بيت المقدس . فانظر هذا الجواب ما أحسنه وما أدقّه ، وانظر تحامل العينيّ على ابن حَجْر من أنه كان من حقه أن يرد على من قال إن اللفظ فيه تصحيف . ويقول هذا لا يسمى تصحيفا ، ثم قال : ومن لم يعرف معنى التصحيف كيف يجيب عنه بالتحريف وما قاله في غاية التُّحامل الباطل ، الذي لا يناسب ، فإن القائل بأنه تصحيف قال : إن البخاريّ جعل لفظة «عند البيت» مكان «لغير البيت» وأي تصحيف بعد هذا؟ وهو قد فسر التصحيف فقال : هو أن يتصحف لفظ بلفظ . وما فسره به منطبق على هذا الواقع غاية الانطباق .